



BEIRUT INSTITUTE

# العشرينيات - ماذا نتوقع؟ كيف نستعد؟

قمة بيروت إنستيتيوت بنسختها الثالثة  
أبو ظبي

توصيات

14- 13 أكتوبر 2019  
سانت ريجيس أبو ظبي - الكورنيش



---

### **إخلاء مسؤولية**

تمثل الآراء التي عبر عنها المتحدثون والمقدمون والمشرفون خلال قمة بيروت إنستيتيوت في نسختها الثالثة وجهات نظر أصحابها الشخصية، ولا تعبر عن موقف المؤسسة. وقد صيغت هذه الوثيقة باللغة الإنجليزية ثم ترجمت إلى العربية.

**قمة بيروت إنستيتيوت الثالثة، أبوظبي، أكتوبر 2019.**

## مقدمة

تقف المنطقة العربية في مفترق طرق بين تحديات تتزايد صعوبتها وفرص تاريخية ينبغي اغتنامها، إذ تقتضي المرحلة الراهنة من الدول العربية أن تتعامل مع القضايا والمستجدات التي تطرأ يومياً على الساحة المحلية والإقليمية والدولية، وأن تخصص الوقت والموارد اللازمة لمعالجة التحديات التي تؤثر على حاضرها ومستقبلها مثل الإرهاب وأزمة البطالة المستفحلة فضلاً عن القضايا العالمية مثل تغير المناخ والتطورات التقنية والاقتصادية التي تعيد رسم ملامح الواقع.

ويتزامن ذلك كله مع تغير المشهد الجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط في ظل تراجع دور بعض القوى الخارجية الرئيسية في المنطقة وتزايد التدخلات النشطة والقوية من قبل دول خارجية أخرى، في وقت لا تزال الاضطرابات الأهلية تلقي فيه بظلالها على المنطقة العربية.

وبينما نخطو إلى العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، نجد أنفسنا وجهاً لوجه مع سؤالين محوريين وهما: **العشرينيات - ماذا نتوقع؟ كيف نستعد؟** وقد تناولت قمة بيروت إنستيتيوت في نسختها الثالثة هذين السؤالين في محاولة لإثراء النقاش والحوار المثمر والبناء.

إن التحديات التي تواجه عملية صناعة القرار في المنطقة صعبة ومعقدة وتستلزم إبداعاً استثنائياً وخبرة واتساع أفق غير اعتياديين. وإن مستوى التوصيات والرؤى المطروحة في القمة يعكس القدرات الإبداعية للمشاركين في القمة التي شهدت مناقشات ثرية وشيقة بين أعضاء الوفود والمتناظرين حول مجموعة متنوعة من القضايا بدايةً من الأمن الإقليمي والاستقرار السياسي وانتهاءً بأهمية التعليم والتبادل الثقافي والدور المحوري المنوط بالمرأة والشباب في توجيه عملية التعاطي مع هذه الأسئلة.

وركزت المناقشات الشاملة على التحديات التي تواجهها المنطقة العربية والفرص السانحة أمامها خلال العقد القادم على خمسة محاور استراتيجية، وهي: الأمن، والحوكمة، والتنمية الاقتصادية، والتغيير الاجتماعي الثقافي لتمكين المرأة والشباب، وحماية البيئة. ويستعرض هذا التقرير تفاصيل التوصيات المقدمة لصناع القرار والمنبثقة عن كل حلقة نقاشية.

## الملخص التنفيذي

كيف ينبغي للمنطقة العربية أن تتعامل مع أصعب التحديات التي تواجهها وفي الوقت نفسه تغتتم أهم الفرص الواعدة في العقد القادم؟ هذا السؤال هو محور قمة بيروت إنستيتيوت في نسختها الثالثة التي تأتي تويجاً لعمل المؤسسة على بناء رؤية مشتركة قوامها السلام والازدهار والتقدم للمنطقة العربية وذلك بالاعتماد على خبرات قادة الفكر من جميع أنحاء العالم.

وقد نجحت القمة التي انعقدت بأبوظبي في أكتوبر 2019 في حشد جمع من الأكاديميين وصناع القرار وقادة الأعمال والصحفيين والشخصيات البارزة من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. واعتمدت القمة على الأفكار التي خرجت من رحم القميتين الماضيتين المنعقدتين في 2015 و2018 حيث تناول المشاركون القضايا المتكررة من وجهات نظر جديدة وقدموا آراءهم حول آخر التطورات التي تجري في المنطقة.

وتمحورت المناقشات حول السعي إلى تحقيق الإجماع على مجموعة من التوصيات المبدئية القابلة للتنفيذ على أرض الواقع والتي تستلزم دعماً واسعاً من بلدان المنطقة العربية. وتبلورت التوصيات في خمسة محاور استراتيجية هي:

### 1. تولي مسؤولية بناء السلام برعاية أطراف متعددة

بناء السلام عملية تتطلب عملاً حقيقياً من أطراف متعددة على رأسها دول عربية مع الاستفادة من العلاقات مع دول خارجية محورية من خلال القنوات الدبلوماسية.

### 2. بناء دول عصرية

الارتقاء بمستوى الحوكمة مع الإبقاء على التام لسيادة القانون وزيادة استجابة المؤسسات العامة للمطالب الاجتماعية ورفع مستوى المساءلة أمام الشعب.

### 3. تحقيق الازدهار

تحقيق ازدهار مستمر من خلال التعاون الإقليمي وتعميق التكامل مع الغرب وتقوية الروابط مع دول آسيا وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في تأسيس نظم اقتصادية قائمة على المعرفة والتكنولوجيا .

### 4. تمكين المرأة والشباب

تمكين المرأة وتمكين الشباب قضيتان محورتان لهما جذور وآثار ثقافية واجتماعية تجعلهما مشكلة تقض مضجع دول المنطقة، كما أن معالجة هاتين القضيتين ستساهم في تحقيق الاستقرار والنمو والازدهار، إذ يتوجب النظر إلى جميع البشر باعتبارهم إضافة محتملة للمجتمع لا عبئاً عليه.

## 5. حماية البيئة

يجب أن تعمل الدول على تأمين بيئة يمكن للشعوب الحياة فيها مع توفير موارد طبيعية كافية ومستدامة للأجيال الحالية والقادمة.

وجاءت التوصيات في كل محور من المحاور الخمسة بناءً على المناقشات الواسعة والمتعمقة التي غطت جميع موضوعات القمة. وهذه التوصيات إنما هي نتاج رؤية المشاركين وخبراتهم التي أسهموا بها ضمن مناقشات القمة التي تميزت بالتعاون والانفتاح. ومع بداية عشرينيات القرن الحادي والعشرين، تأتي هذه التوصيات لتقدم إطار عمل لتحقيق السلام والحوكمة الرشيدة والازدهار والتطور الثقافي الذي سيسمح لشعوب المنطقة العربية بتحقيق الازدهار في العقود المقبلة.

## نظرة عامة على التوصيات

### 1. تولي مسؤولية بناء السلام برعاية أطراف متعددة

بناء السلام عملية تتطلب عملاً حقيقياً من أطراف متعددة على رأسها دول عربية مع الاستفادة من العلاقات مع دول خارجية محورية من خلال القنوات الدبلوماسية.

1-1 إعادة المشاركة في الدبلوماسية الدولية وإشراك عدد أكبر من الدول الرئيسية والمؤسسات العالمية

2-1 تولي مسؤولية التعاطي مع مشكلات المنطقة لتحقيق استقرار دائم من خلال مبادرات متعددة الأطراف بقيادة عربية

3-1 استخدام القوة الاقتصادية الناعمة للدفع باتجاه إيجاد حلول دبلوماسية وسياسية للصراعات

### 2. بناء دول عصرية

الارتفاع بمستوى الحوكمة مع الإعلاء التام لسيادة القانون وتعزيز استجابة المؤسسات العامة والحكومية للمطالب الاجتماعية وزيادة إخضاعها للمساءلة أمام الشعب.

1-2 بناء مؤسسات تتميز بالكفاءة والشفافية بما يضمن إمكانية مساءلتها والارتفاع بأداء القطاع العام

2-2 استخدام تقنيات قائمة على البيانات لتعزيز المشاركة والتمكين

3-2 مكافحة المنهجية لفساد القطاع العام من خلال سن تشريعات صارمة وتنفيذها بحسم وحيادية

3-2 تعزيز مكانة المدن لتقديم مبادرات وسياسات تنمية مبتكرة لصالح المنطقة ككل

### 3. تحقيق الازدهار

تحقيق ازدهار مستمر من خلال التعاون الإقليمي وتعميق التكامل مع الغرب وتقوية الروابط مع دول آسيا وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في تأسيس نظم اقتصادية قائمة على المعرفة والتكنولوجيا .

1-3 دفع عجلة التكامل الاقتصادي الإقليمي في إطار سوق عربية مشتركة

2-3 تعميق التكامل العربي مع المجتمعات والاقتصادات الغربية

3-3 توسيع وتعميق التعاون مع الاقتصادات الآسيوية سريعة النمو

4-3 تسريع وتيرة التحول الرقمي والانتقال إلى عصر اقتصاد المعرفة

5-3 وضع برامج وحاضنات أعمال لتشجيع الحرف التقليدية وبناء جيل جديد من الحرفيين

### 4. تمكين المرأة والشباب

تمكين المرأة وتمكين الشباب قضيتان محورتان لهما جذور وأثار ثقافية واجتماعية تجعلهما مشكلة تقض مضجع دول المنطقة، كما أن معالجة هاتين القضيتين ستساهم في تحقيق الاستقرار والنمو والازدهار.

1-4 زيادة مشاركة المرأة في مجالي الأعمال والسياسة من خلال حصص مشاركة مخصصة للمرأة ومعالجة

أوجه التمييز في القانون

---

2-4 تمكين الشباب من رسم مستقبلهم بأنفسهم من خلال التعليم وغرس الخبرات الثقافية المشتركة في عملية صنع القرار من أجل توحيد صف شباب المنطقة

### **5. حماية البيئة**

يجب أن تعمل الدول على تأمين بيئة يمكن للشعوب الحياة فيها مع توفير موارد طبيعية كافية ومستدامة للأجيال الحالية والقادمة.

1-5 وضع سياسات واضحة وتوفير رقابة مشددة لضمان إدارة النفايات بشكل سليم وتعزيز مفهوم الاقتصاد الدائري

2-5 زيادة البرامج الموسعة لتخفيف تبعات تغير المناخ وإحداث زيادة جوهريّة في الحوافز الرامية إلى منع تسارع ظاهرة الاحترار العالمي.

# 1. تولي مسؤولية بناء السلام برعاية أطراف متعددة

رغم دخولنا عشرينيات القرن الحادي والعشرين، لا يزال مستقبل السلام والاستقرار في المنطقة بعيد المنال في ظل استمرار الحرب الأهلية الممتدة في سوريا عقب انسحاب القوات الأمريكية من شمالي شرقي البلاد والدجياج العسكري التركي لبعض تلك المناطق. وفي الوقت نفسه، لا يزال الصراع في اليمن محتدماً وتبدو إمكانية التوصل لحل للقضية الفلسطينية أبعد من أي وقت مضى.

وفي ظل هذه التقلبات، تتعرض حكومات المنطقة لضغوط من مواطنيها الذين تزايدت مطالبهم بالمشاركة في القيادة تاركين ورائهم الانقسامات الطائفية والعرقية والدينية، فاندلعت الاحتجاجات في السودان والجزائر والعراق قبل أن يصل قطار الاحتجاجات إلى لبنان وإيران في نهاية عام 2019.

وفي أعقاب انهيار آمال موجة الربيع العربي التي انطلقت في عام 2011، عاد المواطنون في كثير من البلدان العربية لرفض الوضع القائم الذي يتجلى في ضعف مؤسسات الدولة أو فشلها. وتشمل شكاوى المواطنين ضعف الخدمات العامة، وانتشار البطالة، ونقص فرص العمل، وتفشي الفساد وغياب الشفافية والمساءلة من السلطات على جميع مستويات الدولة. ولا ننسى البعد الدولي للاضطرابات الأهلية الأخيرة في إيران نظراً للمخاوف من نشوب حرب إقليمية بين طهران وجيرانها العرب في الخليج.

إن مواجهة هذه التحديات المتشابكة ستتطلب تضافر الجهود بين جميع الأطراف الفاعلة في المنطقة والتعاون بين القوى العالمية. ولتحقيق السلام والاستقرار الدائمين، تحتاج الدول العربية فوراً إلى المواءمة بين أهدافها الاستراتيجية الوطنية والتطلعات الجماعية للشعب العربي. وسيتطلب بناء السلام عملاً دؤوباً متعدد الأطراف بقيادة الدول العربية مع الاستفادة بعلاقاتها مع قوى خارجية رئيسية. وفيما يلي بنود العمل المطلوب:

- إعادة الانخراط في الدبلوماسية الدولية وإشراك عدد أكبر من الدول الرئيسية والمؤسسات العالمية
- تولي مسؤولية التعاطي مع مشكلات المنطقة لتحقيق استقرار دائم من خلال مبادرات متعددة الأطراف بقيادة عربية
- استخدام القوة الاقتصادية الناعمة للدفع باتجاه إيجاد حلول دبلوماسية وسياسية للصراعات

## 1-1 إعادة المشاركة في الدبلوماسية الدولية وإشراك عدد أكبر من الدول الرئيسية والمؤسسات العالمية

اتسمت الأوضاع السياسية في المنطقة العربية طوال القرن الماضي بالتقلب والغموض والتدخلات المتفرقة والعارضة من قوى أجنبية مختلفة. ومع التحول في التحالفات وشبكات المصالح في المنطقة، وتعدد المشهد السياسي والأمني وأدى انتشار الإرهاب والتطرف على يد الميليشيات غير الحكومية

المسلحة في جميع بلدان الشرق الأوسط إلى إحداث شرخ في الوحدة الوطنية وتقويض أركان عدد كبير من الدول.

وفي خضم كل هذه الأحداث، لم تظهر في الأفق خلال العام الماضي أي بادرة أمل تشير إلى اقتراب حل أي من الصراعات الدائرة في المنطقة مع إمكانية استثناء اليمن حسب بعض الآراء، حيث شهد اليمن الوصول إلى اتفاق لوقف إطلاق النار جزئياً في مارس 2019. ولكن نيران الحرب الأهلية لا تزال تعصف بسوريا مع تزايد المخاوف من اندلاع مواجهة خليجية أخرى مع إيران بعد الهجمات التي تعرضت لها ناقلات البترول في الخليج وحقول النفط التابعة لشركة أرامكو السعودية. ولا ننسى حالة التشاؤم القاحلة التي تخيم على أي أمل في مفاوضات موضوعية لإنهاء الأزمة الفلسطينية.

وتدفع هذه التحديات الدبلوماسية الدولية العربية إلى تطوير آليات أوسع نطاقاً لإدارة وحل الصراعات في المنطقة ولاسيما في ظل التغيير المستمر في الجغرافيا السياسية لمنطقة الشرق الأوسط. ولعل أقرب الأمثلة على التطورات والتغيرات غير المتوقعة في المشهد الجيوسياسي هو إعادة نشر القوات الأمريكية في شمال شرق سوريا وما لحقه من تدخل تركي في هذه المنطقة.

إن الخطر الذي يهدد الدول العربية هو انزلاق المنطقة إلى أزمة دائمة في صورة صراعات غير قابلة للحل مع تدخلات تثير الاضطرابات من أطراف خارجية. وتتوقف الإدارة الناجحة للصراع وبناء سلام مستقر في بلدان المنطقة على تعاون الدول العربية وأخذها زمام المبادرة الدبلوماسية.

### **الصين وروسيا: شركاء محتملون في بناء السلام**

الفرصة سانحة للاستفادة من التحول في ميزان القوة العالمي ولا سيما الصعود الآسيوي في ظل التنامي المستمر في التبادلات التجارية والتدفقات الاستثمارية بين الدول العربية والاقتصادات الآسيوية سريعة النمو. وفي هذا السياق الاقتصادي الواعد، هناك إمكانية لإشراك الصين وروسيا بشكل أكبر في الجهود الدبلوماسية لتحقيق الاستقرار الدائم في منطقة الشرق الأوسط.

فقد أصبح للصين منذ إطلاقها لمبادرة "الحزام والطريق" حضور دبلوماسي متزايد في المنطقة العربية. وفي الوقت نفسه تطمح كل من روسيا والصين إلى إنشاء منطقة أوراسيا التجارية الكبرى وفي القلب منها منطقة الشرق الأوسط. ومن ثم أصبح لموسكو وبكين مصلحة أكبر في تحقيق الأمن والاستقرار بالمنطقة العربية.

ولكن الجدير بالملاحظة هنا أن المشاركين في القمة يعتقدون أنه لا روسيا ولا الصين على استعداد للعب دور الضامن لاستقرار المنطقة، إذ لا ترغب الصين في التدخل بأي شكل في قضية سوريا، بينما ترى روسيا أن تدخلها في سوريا أدى إلى تورطها في الصراع مع استمرار النظام السوري في التنكيل بمواطنيه.

ومن هنا يتعين على الدول العربية ألا تقلص تعاملاتها مع الولايات المتحدة وحلفائها في الغرب حتى وإن كانت تسعى إلى إقامة روابط استراتيجية أعمق مع الصين وروسيا، حيث يلزم اعتماد دبلوماسية منضبطة

تعمل على إعادة التوازن بين الكفتين وليس الانسحاب الكامل من العلاقات السياسية الراسخة مع الولايات المتحدة والغرب؛ فمن المنتظر أن تظل للعلاقات العربية الوطيدة مع الغرب في المستقبل القريب دور محوري في تحقيق أمن المنطقة بغض النظر عن التخطب الدبلوماسي لإدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

## **2-1 تولى مسؤولية التعاطي مع مشكلات المنطقة لتحقيق استقرار دائم من خلال مبادرات متعددة الأطراف بقيادة عربية**

يتعين على الدول العربية، مع اتجاهها لتوسيع علاقاتها الدبلوماسية، وضع أطر عمل متماسكة لتحقيق أمن المنطقة بما يضمن الاستقرار والحفاظ على سلامة الأراضي والسيادة السياسية لدول المنطقة ككل. وينبغي للدول العربية أن تقود الوساطة وحل النزاعات مستفيدة في ذلك من المؤسسات الإقليمية القائمة مثل مجلس التعاون الخليجي وخبرات معاهد البحوث السياسية بالمنطقة العربية. وينبغي أن تشمل هذه التوافقات ما يلي:

- **المجالات ذات الاهتمام المشترك التي تشكل أساس التعاون الدولي القائم على المنفعة المتبادلة:** تتضمن هذه المجالات في البداية بنوداً محددة وواضحة مثل الاستدامة البيئية أو الأمن الغذائي أو مكافحة الإرهاب وهي مجالات يسهل تحقيق التوافق والإجماع بشأنها نسبياً. فعلى سبيل المثال، تتزايد الدعوات للتنسيق واتخاذ إجراء عاجل لمكافحة الإرهاب في أعقاب الهجمات الإرهابية المتلاحقة الخارجة من رحم الأيدولوجية الداعشية. ومن المنتظر بمرور الوقت أن يؤدي انخراط الدول العربية في قضايا متعددة من القضايا غير الخلافية إلى بناء الثقة تمهيداً للتعاون في مشكلات أكبر وأكثر تعقيداً من المشكلات التي تزيد حولها الانقسامات.
- **آلية عربية فعالة ومؤثرة للتحكيم وحل النزاعات في المنطقة:** ستساعد هذه الآلية، التي يحكمها الإجماع الإقليمي، على منع تطور النزاعات وتحولها إلى صراعات كاملة الأركان وستضع حجر الأساس لتوسيع التعاون متعدد الأطراف. وقد تشمل هذه الآلية دوراً لجامعة الدول العربية وكذلك مجلس التعاون الخليجي. ويمكن للدول الأعضاء أيضاً بحث إمكانية التعاون الأمني الرسمي الذي يعتمد على مجموعة متكاملة من المبادرات والعلاقات الدبلوماسية داخل المنطقة العربية.
- **إسناد دور الوساطة في حل النزاع إلى مبعوثين من دول عربية لا يكون لها مصلحة مباشرة في الصراعات والنزاعات:** عندما تصل الدبلوماسية الدولية إلى طريق مسدود، ينبغي للدول العربية المحايدة أن تتوسط لبناء الثقة وتعزيز التفاهم بين الجماعات المتنازعة. وقد يفيد هذا المنهج في الوصول إلى حوار مثمر مع إيران وإسرائيل وتركيا بدلاً من انتظار التدخل من الولايات المتحدة وغيرها من القوى الخارجية.

ويمكن للدول العربية، من خلال التحكم في الدبلوماسية الإقليمية، أن تقلص من تعرضها الجماعي لتدخلات تقوض الاستقرار من جانب قوى خارجية. وتعد الحالة اللبنانية والهشاشة المجتمعية هناك في الوقت الحالي من الأمثلة الواضحة في هذا الشأن نظراً للتدخل الإيراني في السياسة اللبنانية؛ حيث ما زال حلفاء إيران يواصلون مقاومتهم للمطالب الشعبية الهادفة إلى تشكيل حكومة تكنوقراط بعيداً عن التمثيل الطائفي.

ومن هذا المنطلق تجسد الحالة اللبنانية اختباراً رئيسياً لمدى قدرة الدول العربية على وضع استراتيجية دبلوماسية بالتنسيق فيما بينها تتضمن حوافز كافية تشجع طهران على ترشيدها لطموحاتها الاستراتيجية.

وبعكس الوضع في لبنان، تبين الأزمة الفلسطينية الممتدة كيف يمكن للوساطة العربية الجماعية أن تؤدي إلى مشاركة بناءة مع الدول الخارجية والمجتمع الدولي في حل نزاع من النزاعات المعقدة. ويحتاج وضع فلسطين في المنطقة العربية إلى إصلاح عاجل من خلال حوار عربي-عربي مع إعادة طرح القضية الفلسطينية من جديد على أجندة الحوار السياسي في المنطقة.

وفي الوقت الحالي تبدو الصورة قاتمة بالنسبة للقضية الفلسطينية؛ حيث لم تسفر المحاولات الأخيرة الرامية لتقريب وجهات النظر بين إسرائيل والمنطقة العربية حول القضية الفلسطينية عن أي شيء يذكر. فقد واصلت إسرائيل بناء المستوطنات في الضفة الغربية، بينما لم يتم الكشف عن كامل تفاصيل خطة السلام الأمريكية التي وعدت بها الولايات المتحدة قبل فترة طويلة والتي وضعها جاريد كوشنر المستشار الأول للرئيس الأمريكي. فقد أصبح مقترح حل الدولتين الذي يعترف بالسيادة الفلسطينية أبعد من الآن من ذي قبل على الرغم من وضوح الخطوط العريضة لهذه التسوية.

والخطوة الأولى التي ينبغي عملها في هذه القضية هي استعادة وحدة القيادة الفلسطينية من خلال إجراء انتخابات حرة وشفافة تستوعب جميع الأطراف تحت رقابة دولية. وينبغي أن تعمل الدول العربية مع قوى خارجية لتشجيع استئناف المحادثات بين الإسرائيليين والفلسطينيين بهدف التوصل إلى حل الدولتين.

### **3-1 استخدام القوة الاقتصادية الناعمة للدفع باتجاه إيجاد حلول دبلوماسية وسياسية للصراعات**

تاريخ الصراع في المنطقة العربية في السنوات الأخيرة هو أيضاً تاريخ من العقوبات الاقتصادية التي فشلت مراراً وتكراراً في الحفاظ على السلام واستعادة الاستقرار. وفي المقابل يمكن الخروج من هذا النمط باستخدام القوة الاقتصادية الناعمة للدول العربية من خلال طرح حوافز مادية لبناء السلام والحفاظ عليه.

وتجسد الحرب في اليمن مثلاً على إمكانية استخدام القوة الاقتصادية الناعمة للدول العربية في وضع الأساس لتسوية سلمية ممتدة، فبعد خمس سنوات من الصراع، يعاني أكثر من نصف سكان اليمن من الجوع أو يواجهون خطر المجاعة مع استمرار غياب الرعاية الصحية الأساسية. ويتطلب الخروج من هذا الوضع التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار وإعادة إعمار شاملة للاقتصاد والمجتمع اليمني الممزق لحل هذه الأزمة الإنسانية المتفاقمة.

وقد ساهم أحد المقترحات العربية البراجماتية في الحد من تصعيد الصراع وتقديم أسس مشجعة على حله؛ حيث أدى التعاون بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة إلى حدوث مفاوضات بين أطراف الصراع تدعمها حوافز اقتصادية مما تمخض عن وقف محدود لإطلاق النار في 2019. وعلى الرغم من استمرار القتال في أجزاء من اليمن، يقدم هذا النهج الثنائي بشقيه الدبلوماسي والاقتصادي نموذجاً لإيجاد حل سياسي دائم.

وفي انتظار وقف إطلاق النار، يمكن تأسيس صندوق إقليمي لإعادة الإعمار مع مجموعة "أصدقاء اليمن" بهدف جمع المزيد من الأموال لإعادة إعمار اليمن؛ حيث يتوقع البنك الدولي أن تحتاج عملية إعادة إعمار اليمن في المجمل إلى حوالي 32 مليار دولار خلال السنوات الخمس الأولى من إحلال السلام.<sup>1</sup> ومن الضروري أن تقدم الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي مساهمة جماعية كبيرة في جهود إعادة الإعمار. وعلى المدى الطويل، ينبغي أن تنظر الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي في إعادة الدمج الاقتصادي لليمن في إطار المجلس ومن ثم تسريع عملية إعادة إعمار اليمن وضمان عودته إلى إقامة علاقة مستقرة وتعاونية مع جيرانه.

وتقدم لنا القضية اليمنية نموذجاً محتملاً للدور الذي يمكن أن تلعبه القوة الاقتصادية الناعمة في إحلال السلام بسوريا بعد تسع سنوات من الحرب الأهلية. فقد أدت التغيرات التي حدثت مؤخراً في السياسة الأمريكية تجاه سوريا إلى ترك فراغ يجب أن تملأه قوى إقليمية نظراً لتقليص الولايات المتحدة من تدخلها المباشر على الأرض.

وقد سارعت روسيا وتركيا وإيران إلى استغلال هذا الفراغ الناتج عن التراجع الأمريكي وكذلك فعل الرئيس السوري بشار الأسد الذي استطاع أن يثبت قدمه في السلطة ويستعيد تدريجياً الأراضي التي خسرها أمام تنظيم داعش والأكراد وقوات المتمردين.

ويواجه جيران سوريا من الدول العربية تحدياً جماعياً يتمثل في استخدام التجارة والاستثمار كحافز للتوصل إلى حل سياسي من شأنه إنهاء العنف واحتواء تمرد المتطرفين ووضع حجر الأساس لعملية إعادة الإعمار بعد انتهاء الحرب.

وفي النهاية يلزم تنسيق الجهود الدبلوماسية التي تقودها دول عربية رئيسية على أن تعترف هذه الدول بحقيقة وضع إيران الاستراتيجي كقوة إقليمية كبرى مع تحفيز طهران على إعادة ضبط بوصلة سياساتها الخارجية نحو تحقيق السلام. وقد تكون الحوافز الاقتصادية المحتملة أداة تفاوضية محورية نظراً لتأثير العقوبات الدولية على رفاهية الشعب الإيراني، مما يرجح ترحيب الحكومة الإيرانية بفرصة تخفيف المعاناة الاقتصادية بما يؤدي إلى تخفيض الاضطرابات الداخلية. لكن إيران يجب أن تظهر نوايا طيبة يمكن التثبيت منها عملياً من خلال وقف دعمها للحوثيين في اليمن وإنهاء الحملة الدعائية الموجهة ضد المملكة العربية السعودية والبحرين.

## 2. بناء دول عصرية

يتعرض عدد من الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط إلى قوى جيوسياسية خطيرة تقوض دعائم الاستقرار، ولكن تظل أكبر نقاط الضعف في هذه الدول هي المشكلات الداخلية فيما يتعلق بالحكم والكفاءة المؤسسية. وتتجسد هذه المشكلات في غياب المساءلة والفضل في تطبيق سيادة القانون بعدالة وشفافية.

وخلال العام الماضي عانت عدة دول في المنطقة من التقلبات السياسية وسط اشتعال جذوة السخط الشعبي. ففي السودان أنهت ثورة شعبية النظام الأوتوقراطي للرئيس عمر البشير الذي استمر في السلطة لمدة 30 عاماً وأدت إلى تعيين حكومة انتقالية مشتركة بين المدنيين والعسكريين لقيادة البلاد نحو مستقبل ديمقراطي.

وشهدت الجزائر تحركات مماثلة حيث أدى الضغط الشعبي إلى إجبار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على الاستقالة من رئاسة البلاد وتواصلت الاحتجاجات في ديسمبر بعد انتخاب عبد المجيد تبون 2. وفي لبنان استقالت الحكومة بعد أسابيع من الاضطرابات الأهلية، بينما شهدت تونس فوز الأكاديمي المتقاعد قيس سعيد بانتخابات الرئاسة بدعم من شباب الناخبين 3.

واندلعت مظاهرات متفرقة في مصر والعراق حيث طالب المتظاهرون بحكومة غير طائفية تقضي على الفساد المتفشى وتوقف التدخل الإيراني في الشؤون العراقية. وعقب إقامة قمة بيروت إنستيتيوت في أكتوبر، نزل الإيرانيون كذلك إلى الشوارع للاحتجاج على ارتفاع أسعار الوقود بالإضافة إلى شكاوى أخرى.

وساهمت هذه الأحداث في تسليط الضوء على الحاجة الماسة إلى إبداء المؤسسات العامة مزيداً من الاستجابة للمطالب الاجتماعية والنهوض بمستوى الإدارة والحكومة انطلاقاً من قاعدة سيادة القانون. ويستلزم هذا التغيير اتباع منهج إصلاحية تصاعدي يُمكن المواطنين من أن يكونوا شركاء إيجابيين في تحديث مجتمعاتهم.

**هناك 4 إجراءات أساسية** قد تساعد على معالجة التحديات التي تتشاركها جميع الدول العربية:

<https://www.bbc.co.uk/news/world-africa-50782676>

<https://www.bbc.co.uk/news/world-africa-50032460>

## 1-2 بناء مؤسسات تتميز بالكفاءة والشفافية بما يضمن إمكانية مساءلتها والارتقاء بأداء القطاع العام

تضمن كفاءة المؤسسات وشفافيتها المساءلة والارتقاء بأداء القطاع العام مما يخلق حلقة مثمرة يثق فيها المواطنون بحكومتهم ويصبح لديهم الحافز على المشاركة مع مؤسسات الدولة مما يعزز الحس الوطني لديهم. ولكن في بعض البلدان العكس هو الصحيح في الغالب، حيث يشعر المواطنون بعدم الرضا عن الإصلاحات المؤسسية الشكلية التي تعجز عن تنفيذ الوعود مما يضعف الولاء والانتماء للوطن ممثلاً في الدولة.

ولتعزيز المؤسسات وإصلاحها ينبغي لبعض الدول بذل مزيد من الجهود لاستثمار المشترك اللغوي والثقافي والانفتاح على تبادل نماذج لأفضل الممارسات. وهناك إجراءات محددة قد تتضمن ما يلي:

- تأسيس مدرسة عربية للتدريب على الخدمة المدنية للارتقاء بقدرات الموظفين في القطاع العام ومستوى إنتاجيتهم وجودة الخدمات العامة وكفاءتها. ويؤثر أداء موظفي الحكومة الذين يتعاملون مع الجمهور بشكل مباشر على نظرة الجمهور للحكومة. ويمكن تحسين هذه النظرة من خلال وضع برنامج تدريب إقليمي لموظفي الحكومة وقد يؤدي كذلك إلى التشجيع على تبادل نماذج أفضل الممارسات والخبرات بين الدول المشاركة.
- ينبغي للدول التعاون مع مجموعات المجتمع المدني وبيوت الخبرة المستقلة للحصول على معلومات تفيد في وضع السياسات وكذلك توجيه الخطاب الوطني حول القضايا العامة ذات الأهمية في إطار القيادة الرشيدة التي تشمل دراسات ومؤتمرات ومنشورات حول مجموعة واسعة من مشكلات وقضايا السياسة العامة. وفي المقابل، قد يضطر صناع القرار إلى وضع مناهج مبتكرة متعددة التخصصات لصنع القرار أو تبنيها للمساهمة في حل المشكلات المعقدة التي يصعب التعامل معها والتي لم تفلح معها المناهج التقليدية التي تعتمد على الإصلاح الفوقي.
- إطلاق برامج للأشغال العامة لاستعادة الخدمات الأساسية وإصلاح ما تلف من البنية التحتية وإعادة بناء المدارس والمرافق الصحية والأسواق، كل هذه الأمور لها أثرها الفعال في مكافحة انتشار الأفكار المتشددة والتطرف. وقد تمثل هذه التدابير "قوة ناعمة" فعالة يمكن اللجوء إليها كبديل عن التدخلات الأمنية المعتادة والتي قد تؤدي إلى مزيد من عزلة أصحاب الأفكار المتشددة عن مجتمعاتهم. لذلك من المهم استعادة الثقة في الجهات الحكومية وتعزيز مجموعة من الفرص الخاصة لتحسين جودة الحياة لجميع المواطنين.
- المضي قدماً في التطوير التدريجي لهياكل السياسة والاقتصاد الوطنية للوقاية من الاضطرابات المدنية من خلال معالجة المظالم قبل أن تؤدي إلى ثورات شعبية.

## 2-2 استخدام تقنيات قائمة على البيانات لتعزيز المشاركة والتمكين

من الضروري استخدام تقنيات جديدة وصاعدة قائمة على البيانات بوصفها عوامل مساعدة على المشاركة والتمكين.

وحتى الآن كان الشاغل الأهم للحكومات هو تفادي خطر الهجمات الإلكترونية على الجهات الحكومية وتحول وسائل التواصل الاجتماعي لأسلحة في أيدي الجماعات الإرهابية والمتطرفة. لذلك كانت الدول العربية تميل إلى استخدام تقنيات قائمة على البيانات للتعامل مع هذه التحديات الأمنية. ولكن هذه التقنيات تمثل بحد ذاتها وسائل ممتازة للتشارك مع المواطنين بما يسمح للحكومات بفهم احتياجاتهم ورغباتهم وقياس نبض الجماهير بخصوص السياسات وتقديم الخدمات الرقمية.

## **3-2 مكافحة المنهجية لفساد القطاع العام من خلال سن تشريعات صارمة وتنفيذها بحسم وحيادية**

يعتمد تعزيز الشفافية في المنطقة على وجود تشريعات متماسكة تطبق بصرامة. فبمجرد إقرار قوانين مكافحة الفساد، يتعين إنشاء لجان مستقلة تتولى ثلاث مهام أساسية:

- التحقيق في ادعاءات الفساد ومقاضاة الفاسدين
- ابتكار وتطبيق إطار عمل لترسيخ ثقافة الشفافية في القطاع العام
- ضمان خضوع الحكومات المركزية والمحلية للمساءلة والتزامها بالمعايير الموضوعية.

## **4-2 تعزيز مكانة المدن لتقديم مبادرات وسياسات تنموية مبتكرة لصالح المنطقة ككل**

إن وجود مدن قوية ومستدامة من الأمور الجوهرية للتحكم في التطور التراكمي للهياكل السياسية والاقتصادية داخل البلدان العربية. وفي العقود الأخيرة، تكررت الاضطرابات الأهلية والثورات الحاشدة في المدن العربية مما أدى إلى تقويض دعائم الاستقرار والإطاحة بأنظمة فقدت شعبيتها. وتتوقف عملية التحول الذي تدعمه الدولة لتحسين الحوكمة على معالجة المظالم المنشئة لهذه الاحتجاجات والتي يقع الكثير منها تحت بند مشكلات الشارع مثل إسكان الفقراء وفساد المحليات.

وتواجه المدن العربية في أنحاء المنطقة تحديات خطيرة، ففي بعض المدن يجب على الحكومات والسكان المحليين أن يعيدوا بناء المنازل والمكاتب والبنية التحتية التي دمرتها الحرب، وعلى الجانب الآخر تعاني بعض المدن الأكثر ثراء في المنطقة من القضايا المعتادة فيما يتعلق بجودة الحياة والتي تصاحب التنمية السريعة وعلى رأسها ارتفاع الطلب على الخدمات الحكومية وزيادة التلوث.

وعلى الرغم من اتساع نطاق المشكلات، هناك عيبان شائعان في التخطيط العمراني. الأول أن كثيراً من المدن العربية تفتقر للقدرة على تمويل المشروعات البلدية. والثاني أن تمويل هذه المشروعات من الحكومات المركزية وجهات المعونة الدولية وغير ذلك من مصادر الأموال قد لا يكفي للاحتياجات المحلية ولا يتناسب معها.

ولمعالجة هذين العيبين، ينبغي للحكومات أن تعمل على توطيد أهداف الأمم المتحدة الإنمائية وإعطائها الصبغة المحلية مما قد يساعد صناع القرار والمستثمرين والمبتدعين على مضاهاة الموارد بمتطلبات كل

بلدية وقياس النتائج بدقة أكبر. وعلى المستوى الإقليمي، ينبغي للدول العربية إنشاء صندوق للبنية التحتية في المدن العربية يتولى أربع مهام:

- مساعدة المدن التي تفتقر إلى القدرة على تمويل مشروعاتها
- العمل مع بنوك متعددة الأطراف لسد الفجوة بين الأموال المجموعة والمشاريع البلدية التي تتوافر فيها اشتراطات التمويل البنكي
- إنتاج معايير حوكمة واضحة المعالم لهذه المشاريع وربطها بمعايير الحوكمة والأهداف الإقليمية والوطنية
- تقديم منصة تخدم المجالس البلدية التي تفتقر إلى المعرفة الفنية والتي يمكنها من خلالها إنشاء مشاريع كبرى وترسية عقود إنشائها والرقابة عليها.

ويمكن الاستفادة من النماذج الناجحة في المدن على المستوى الوطني أو الإقليمي، وقد يشمل ذلك تحديد مدينة واحدة يمكن أن تمثل حالة اختبار لمبادرات وسياسات التنمية المبتكرة تحت إشراف هيئة إقليمية مفوضة مكونة من أطراف متعددة.

### 3. تحقيق الازدهار

من الثابت أن تحقيق ازدهار دائم يستلزم أن تنفذ الدول العربية رؤية موسعة تقوم على التعاون الإقليمي وتعزيز الروابط مع آسيا وزيادة مشاركة القطاع الخاص والتحول الرقمي. ومن المنتظر أن يؤدي تحقيق هذه الأهداف إلى زيادة الفرص الاقتصادية المتاحة أمام السكان الذين يتزايد عددهم يوماً بعد يوم وتعزيز الاستقرار.

وتسري التوصيات في هذا الشأن على البلدان الأكثر ثراءً بالأموال والموارد التي تسعى حالياً لتنويع مصادرها الاقتصادية بعيداً عن الوقود الحفري وخلق المزيد من فرص العمل في القطاع الخاص وكذلك على البلدان التي تعاني من ارتفاع في معدلات الفقر والبطالة ولا سيما بين شريحة الشباب.

#### 3-1 دفع عجلة التكامل الاقتصادي الإقليمي في إطار سوق عربية مشتركة

تقتضي الضرورة التوصل إلى إبرام اتفاقية اقتصادية إقليمية في أقرب وقت ممكن لتسهيل التعاون بين الدول العربية. وينبغي أن تكون عضوية المؤسسة التي تنشأ عن هذه الاتفاقية مقصورة في البداية على مجموعة من الدول المتقدمة نسبياً على أن تحمل تفويضاً وتكليفاً واضحاً بالتوسع لضم الدول الأخرى. وهذه الاتفاقية قد تدفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال تحرير التجارة بين الدول، كما أنها قد تساهم في خفض الإجراءات البيروقراطية المتعلقة بالواردات والصادرات وتوحيد اللوائح وتسهيل ممارسة الأعمال في المنطقة من جانب رواد الأعمال المحليين والشركات متعددة الجنسيات.

وكخطوة أولى، ينبغي أن تعيد الحكومات الوطنية تفعيل اتفاقات الجامعة العربية الصادرة عن القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية لعام 2009 لإنشاء السوق العربية المشتركة. لتحقيق هذا الهدف، هناك أربعة مسارات يجب اتباعها بالتوازي، وهي:

1. **توسعة المؤسسات التعاونية القائمة مثل مجلس التعاون الخليجي** لضم دول عربية أخرى في المنطقة وإدخال دول غير عربية خليجية في الوقت المناسب. وينبغي منح عضوية انتساب لدول لم تتوافر فيها بعد المعايير الاقتصادية اللازمة المؤهلة للحصول على العضوية الكاملة. ويجوز للعضو المنتسب الانتفاع باتفاقيات اقتصادية معينة أثناء عمله على تحقيق شروط العضوية الكاملة.
2. **تخفيف اللوائح المقيدة للتجارة** لتيسير حركة البضائع والعمالة ورأس المال بما في ذلك رأس المال البشري بين الدول. وسيتيح هذا التحرير التجاري الفرصة أمام الشركات للعمل في سوق إقليمي أوسع ومجموعة أكبر من الكوادر بدلاً من حصر أنفسها في مجموعة محدودة من الأسواق المحلية على اختلاف أنظمتها التشريعية التي قد تُصعب على المستثمرين الأجانب دخولها أو العمل فيها.
3. **إنشاء مكتب عربي لتوحيد المعايير** مستوحى من اللجنة الأوروبية لتوحيد المعايير. وسيقلل ذلك من أوجه نقص الكفاءة فيما يتعلق باختبار المنتجات في ظل معايير متعددة ومتشابهة للدخول إلى الأسواق العربية المختلفة.
4. **إنشاء آلية لمكافحة الإغراق** تمنع الدول المشاركة في السوق المشتركة من دعم منتجاتها بشكل غير قانوني وتضمن انتفاع جميع الدول الأعضاء من مستوى عادل من التنافسية.

### 2-3 تعميق التكامل العربي مع المجتمعات والاقتصادات الغربية

منذ الحرب العالمية الثانية، زاد التكامل بين الدول العربية والمجتمعات والاقتصادات الغربية وكان الدافع الأساسي لهذا التكامل هو احتياج الغرب للبتروول وشبكة الروابط التي تأسست بعد الحقبة الكولونيالية والتي تمتد من المحيط إلى الخليج. وفي العقود الأخيرة تعززت هذه الروابط من خلال مجموعة من القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية "الخشنة" و"الناعمة" بدءاً من التعاون العسكري والاستثمارات التي تضخها الشركات الأمريكية والأوروبية في المنطقة وانتهاءً بصعود طبقة متوسطة متعلمة متصلة بشبكة الإنترنت العالمية.

وأجمع الحاضرون في قمة بيروت إنستيتيوت أن التكامل العربي مع الغرب يحتاج إلى مزيد من التعميق؛ حيث لوحظ أن القيم والمؤسسات التي تعلي الولايات المتحدة وأوروبا من شأنها ومن بينها انفتاح الأسواق وسيادة القانون والشفافية المالية لها دور محوري كذلك في التنمية المستقبلية لبلدان الشرق الأوسط.

### 3-3 توسيع وتعميق التعاون مع الاقتصادات الآسيوية سريعة النمو

في العقود الأخيرة، أدى بزوغ نجم الصين والهند وغيرهما من الاقتصادات الآسيوية التي تعتمد على التصدير إلى تسريع حدوث نقلة جبارة في العلاقات التجارية العالمية. وتتميز الدول العربية بموقعها الفريد بين الشرق والغرب مما يؤهلها لاستغلال هذه النقطة ولا سيما إذا نظرنا إلى زيادة اعتماد القوى الآسيوية الصاعدة على النفط الخام القادم من الخليج العربي.

#### الصين

وسعت الصين منذ إطلاقها مبادرة "الحزام والطريق" في عام 2013 من حضورها الاقتصادي في المنطقة العربية، حيث ترغب الصين في الاستثمار في البنية التحتية بالدول العربية بما في ذلك تطوير الموانئ وإقامة شبكات الدعم اللوجيستي في إطار ممر اقتصادي يربط في النهاية بين وسط آسيا وشرق أفريقيا وشبه القارة الهندية والبحر المتوسط.

ومن المنتظر أن يستتبع زيادة التعاون الاقتصادي بين الدول العربية والصين، تحت رعاية مبادرة الحزام والطريق، نقل التكنولوجيا والخبرات إلى منطقة الشرق الأوسط وكذلك تمويل أعمال تطوير البنية التحتية والمشاريع الكبرى التي تحتاج إليها الدول العربية بشدة. هذا بالإضافة إلى أن توطيد العلاقة مع ثاني أكبر اقتصاد في العالم سيسمح للدول العربية بتقليل الاعتماد المفرط على القوى الغربية وتنويع خياراتها الاستراتيجية.

وخلال السنوات المقبلة، ينبغي للدول العربية أن تنسق جهودها في مجالين لمضاعفة الفرص التي توفرها مبادرة الحزام والطريق، وهما:

1. **وضع استراتيجية مشتركة للطاقة بين الصين والمنطقة العربية:** الصين واحدة من كبار المستوردين للنفط الخام والغاز الطبيعي من الدول العربية. وعلى الجانب العربي هناك حاجة ماسة إلى الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة للوقاية من نضوب الاحتياطات المعدنية وانخفاض الطلب على الوقود الحفري نظراً لمخاوف تغير المناخ. وستستهدف الاستراتيجية المشتركة للطاقة بناء علاقات تعاونية بين القطاعين العام والخاص للوفاء باحتياجات الصين والمنطقة العربية المتباينة من الطاقة.

2. **توسيع التنسيق بين المؤسسات الصينية والعربية:** أدت زيادة التنوع والتعقيد في علاقة الصين الاقتصادية مع البلدان العربية إلى ظهور طلب على زيادة التفكير المشترك من خلال المؤسسات التالية التي ستتعاون سوياً لتنسيق جهودها لتجنب الازدواجية:

*في مجال التمويل: جمعية المصارف الصينية العربية*  
*في مجال العلوم والتكنولوجيا: برنامج الشراكة الصينية العربية للعلوم والتكنولوجيا*  
*في مجال البحث والتطوير: مركز الدراسات الصيني العربي للإصلاح والتنمية*  
*التبادل الثقافي: المركز الصيني العربي للصحافة والمكتبة الرقمية الصينية العربية*

## "آسيا الصاعدة"

بالإضافة إلى الصين، على الدول العربية تسريع وتيرة سعيها إلى تمتين العلاقات التي تربطها باقتصادات آسيوية أخرى سريعة النمو وعلى رأسها الهند والدول المنضوية تحت لواء رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) وهي سوق قوامها 650 مليون شخص. وتحقيقاً لهذه الغاية، على الدول العربية التعاون بفاعلية أكبر على جبهتين:

1. **إنشاء منطقة تجارة حرة بين مجلس التعاون الخليجي ومنظمة الآسيان:** بدأ مجلس التعاون الخليجي بصفته أهم كتلة اقتصادية في المنطقة العربية دراسة فكرة إبرام اتفاقية تجارة حرة متبادلة مع منظمة الآسيان في عام 2009. وبعد مرور عقد من الزمان على هذا التاريخ، يجب الإسراع في سبيل إبرام هذه الاتفاقية؛ حيث ستمثل اتفاقية التجارة الحرة بين مجلس التعاون ومنظمة الآسيان منصة يمكن للدول العربية من خلالها الاستفادة بتنامي أهمية الاقتصادات الآسيوية في القرن الحادي والعشرين. وستعتمد هذه الاتفاقية على خمسة أطر تنظيمية اقتصادية كبرى على الأقل، وهي: منطقة التجارة الحرة لدول الآسيان، والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، واتفاق الشراكة الشاملة والتقدمية عبر المحيط الهادي، ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي، والمنطقة الاقتصادية بين دول المحيط الهادي والهند التي تمتد من الصين واليابان مروراً بجنوب شرق آسيا وصولاً إلى الهند.
2. **التنسيق مع دول آسيا الصاعدة والشراكات الاقتصادية مع الصين:** تتيح شبكة الشراكات المرتبطة بمنظمة الآسيان للدول الآسيوية فرصة معادلة توسع النفوذ الصيني الاقتصادي والاستراتيجي بما له من تشعبات دولية. ومن خلال هذه الشراكات، استطاعت منظمة الآسيان بناء شبكة ممتدة من الشركاء في مجالي التجارة والأمن لتعزيز السلام والاستقرار والازدهار الإقليمي. وفي هذا السياق، على الدول العربية أن تنظر إلى منظمة الآسيان على أنها بديل مهم عن الاعتماد المبالغ فيه على التجارة والاستثمار مع الصين، حيث إن اتباع هذين المسارين معاً هو أفضل طريق لتأسيس "طريق الحرير الجديد" الذي ينتظره الكثيرون والذي سيعيد المسارات التجارية والعلاقات القديمة بين المنطقة العربية والشرق الأقصى.

## 4-3 تسريع وتيرة التحول الرقمي والانتقال إلى عصر اقتصاد المعرفة

نظراً للتقدم السريع في التكنولوجيات الرقمية ومن بينها الذكاء الاصطناعي وسلسلة الكتل (البلوك تشين) والواقع المعزز، والروبوتات وإنترنت الأشياء، تشهد المجتمعات والاقتصادات العربية تغيرات جوهرية ولا سيما في مجال مستقبل العمل والوظائف. وفي هذا السياق تحوز السياسات التالية الأولوية لتأهيل المواطنين لدخول عصر اقتصاد المعرفة الرقمي:

1. **البرامج الوطنية لنقل المهارات الرقمية:** تنتشر البطالة ولا سيما بين الشباب من الجنسين في أنحاء المنطقة العربية. ومن ثم يلزم تنسيق الجهود بين القطاعين العام والخاص والعمل مع

المدارس والجامعات لضمان اكتساب جميع المواطنين ولا سيما جيل الشباب المهارات الرقمية الضرورية للعثور على وظائف في الاقتصادات المستقبلية القائمة على البيانات.

وينبغي تعميم الدورات التدريبية الجماعية المفتوحة من جانب الحكومات والشركات في المنطقة العربية، حيث توفر هذه الدورات:

- طرقاً ميسرة ومرنة لتعلم المهارات الرقمية الأساسية أو الجديدة
- دورات من بعض كبرى شركات وجامعات التكنولوجيا في العالم ومن بينها شركة مايكروسوفت وجامعة هارفرد وجامعة إم آي تي.

## 2. زيادة الاستثمار في التكنولوجيات الصاعدة والبنية التحتية للأمن الإلكتروني: يجب أن تعزز

الحكومات العربية من استثماراتها في مجال البحث والتطوير في التكنولوجيات الصاعدة مثل الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين للإسراع في طريق تأسيس اقتصادات المعرفة. وتحقيقاً لهذه الغاية، على الجامعات العربية أن ترسخ ثقافة التعلم الرقمي بالكامل بمناهج في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات تشمل دورات تدريبية في البرمجة الحاسوبية وتحليل البيانات والذكاء الاصطناعي.

ويمكن للدول العربية الاحتفاظ بنصيب أكبر من منافع التحول إلى اقتصادات المعرفة من خلال الاستثمار في إيجاد تكنولوجيا "مطورة محلياً" وتخريج دفعات من الطلاب المسلحين بالمهارات الرقمية. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن يساهم الذكاء الاصطناعي بحوالي 320 مليار دولار أمريكي في اقتصاد منطقة الشرق الأوسط بحلول عام 4.2030. هذا بالإضافة إلى ضرورة تأسيس جيل جديد من الجامعيين العرب المسلحين بمهارات رقمية متقدمة لتأسيس بنى تحتية قوية للأمن الإلكتروني والإقليمي والوطني والذي يتعذر نقله من الدول الأجنبية لأسباب سياسية.

## 3-5 وضع برامج وحاضنات أعمال لتشجيع الحرف التقليدية وبناء جيل جديد من الحرفيين

مع زيادة توجه الاقتصاد نحو تبني التكنولوجيا الرقمية ينبغي للدول ألا تغفل عن أهمية الحرف التقليدية لأنها ستظل الركن الأساسي للاقتصاد وتحتاج المنطقة العربية إلى الاستثمار في الأيدي العاملة لتحسين المهارات المهنية وغرس ثقافة التميز. ولقد ساهمت التطورات التكنولوجية في تحسين كفاءة الأدوات المستخدمة في الحرف اليدوية بشكل كبير.

وسيُساعد الاستثمار في **التدريب الفني والمهني** على تمكين الشباب وتعزيز عدد الوظائف ذات الجودة العالية للعمالة الماهرة جنباً إلى جنب مع اقتصاد المعرفة.

## 4. تمكين المرأة والشباب

تعاني المنطقة من قضيتين رئيسيتين لهما جذور ثقافية واجتماعية وتحتاج كل منهما إلى اهتمام عاجل، وهما: تمكين المرأة ومساعدة الشباب على رسم ملامح مستقبلهم. ومن المنتظر أن تساهم معالجة هذه التحديات في تحقيق الاستقرار والنمو والازدهار.

ويمثل الأطفال والشباب (من 0-24 سنة) نصف تعداد السكان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بينما تمثل الإناث حوالي نصف إجمالي عدد السكان بالمنطقة.6. ويجب أن تشمل عملية تمكين المرأة مبادرات تعليمية، بينما تشمل مساعدة الشباب على رسم ملامح مستقبلهم إعطاء الشباب والفتيات دوراً أكبر مما كانت تسمح به العادات الثقافية والاجتماعية التاريخية.

ويمثل إصلاح التعليم كذلك قضية من القضايا الملحة في ظل ارتفاع معدلات توظيف الشباب في المنطقة 7، حيث إن عدد سكان المنطقة مستمر في الزيادة بمعدلات تفوق بقية العالم.8. كما أن تقديم فرص تعليم أفضل للشباب بالإضافة إلى النقلة في المواقف الثقافية سيخرج لنا مواطنين مسلحين بالقدرات والمعلومات اللازمة لتأسيس الاقتصادات العربية في القرن الحادي والعشرين والتي يتحتم أن تقلل من اعتمادها على الموارد الطبيعية.

وحتى يتحقق النمو والازدهار في المنطقة، من الأهمية بمكان التأكد من التعامل مع جميع الأفراد على أنهم يمثلون إضافة محتملة للاقتصاد بوصفهم رأس المال البشري لا على أنهم عبء يثقل كاهل المجتمع.

### 1-4 زيادة مشاركة المرأة في مجالي الأعمال والسياسة من خلال حصص مشاركة مخصصة للمرأة ومعالجة أوجه التمييز في القانون

أظهرت عدة دراسات أكاديمية في السنوات الأخيرة تحسن المحصلات الاجتماعية والاقتصادية عند مشاركة المرأة في عملية وضع السياسات وصناعة القرارات. وترتبط هذه النتائج بالبلدان العربية بشكل خاص نظراً لضخامة الإمكانات النسائية غير المستغلة في جميع المجالات بالقطاعين العام والخاص.

ولزيادة مشاركة النساء وانخراطهن في العمل السياسي والتجاري، ينبغي أن تعمل بلدان المنطقة على ما يلي:

5 تقرير السنوسيف "جيل 2030 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" : <https://data.unicef.org/resources/middle-east-north-africa-generation-2030/>

6 البنك الدولي 2019: <https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL.FE.ZS?locations=ZQ>

7 صندوق النقد الدولي: <https://www.imf.org/external/np/vc/2012/061312.htm?id=186569>

8 موقع المنتدى الاقتصادي العالمي: <https://www.weforum.org/agenda/2018/05/why-the-world-s-fastest-growing-populations-are-in-the-middle-east-and-africa/>

## • تحديد حصص لتوظيف المرأة في القطاعين العام والخاص

ينبغي دراسة هذه الحصص بعناية وربطها بمعايير مثل القطاع، والدرجة، ومرحلة التطوير، والأهمية الاستراتيجية، وتوفر المهارات. وينبغي للحكومات تولي مسؤولية تطبيق هذه الحصص المستهدفة وعملية المساواة في حال عدم تطبيقها. ومن المنتظر أن يؤدي تولي المرأة مناصب عامة بارزة ومهام قيادية إلى تحسين نظرة المجتمع لها ويغير من الآليات داخل الأسرة ويحد من التحكيمات الذكورية، كما سيؤدي إلى تغيير نظرة العالم لمكانة المرأة في المجتمعات العربية.

## • مقارنة الأجور والترقيات

على المؤسسات العامة والخاصة أن تصدر تقارير داخلية دورية حول مقاييس التوظيف حسب الجنس بما في ذلك عدد الموظفين الجدد ونسبة الترقيات والفجوات في الأجور بين الرجال والنساء. وينبغي بذل جهد خاص لزيادة مشاركة النساء في الأدوار القيادية. وقد قطعت بعض الدول العربية شوطاً مهماً على هذا الصعيد. فعلى سبيل المثال في وقت نشر هذا التقرير، تشغل تسع سيدات مناصب قيادية عليا في الحكومة الإماراتية<sup>9</sup> وعُينت أربع سيدات ضمن الحكومة السودانية المشكّلة مؤخراً بقيادة رئيس الوزراء عبدالله حمدوك<sup>10</sup>. وقد عين السودان أول رئيسة قضاء في المنطقة العربية وهي السيدة نعمات عبدالله محمد خير.

ويعزز التمكين الاقتصادي للسيدات من تخفيف الضغوط المالية على الأسر التي يمكن أن تبدأ في الاعتماد على مصادر متعددة للدخل.

## • معالجة التمييز في القانون

ينبغي أن تتولى الحكومات معالجة أوجه التمييز ضد المرأة في القانون ولا سيما فيما يتعلق بقوانين الملكية العقارية والمواطنة في المنطقة. ولرفع الوعي بهذه المسألة وتشجيع التبني المبكر لهذه التوصيات، على الحكومات:

- استحداث حوافز للشركات والهيئات العامة للوفاء بهذه المتطلبات
- التأكد من شفافية التقارير عن هذه المقاييس من خلال المؤسسات الخاصة والعامة
- إدارة حملات إعلامية لنشر الرسالة وترسيخها إجمالاً.
- وضع إجراءات عقابية للجهات التي لا تلتزم بالحصص المستهدفة.

<https://www.government.ae/en/about-the-uae/the-uae-government/the-uae-cabinet9>

<https://www.reuters.com/article/us-sudan-politics/sudans-pm-selects-members-of-first-cabinet-since-bashirs-ouster-idUSKCN1VO1KY10>

## 2-4 تمكين الشباب من رسم مستقبلهم بأنفسهم من خلال التعليم وغرس الخبرات الثقافية المشتركة في عملية صنع القرار من أجل توحيد صف شباب المنطقة

أدى النمو السريع في أعداد الشباب خلال فترة الصراع والتدهور الاقتصادي إلى وصول مستويات البطالة بين الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى حوالي 30% 11، أي حوالي ضعفي المتوسط العالمي<sup>12</sup>. وفي الوقت نفسه، تسرب أكثر من 14,3 مليون طفل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من التعليم في نهاية عام 2017 وفقاً لمنظمة اليونيسيف<sup>13</sup>.

وتحتاج المنطقة بشدة إلى معالجة أوجه الخلل في المنظومة التعليمية وأزمة بطالة الشباب لتحقيق طموحاتها في التغيير وإتمام عملية الانتقال التي تجري حالياً إلى تقليل اعتماد الاقتصاد على الموارد الطبيعية. ويمثل إشراك الشباب في وضع السياسات وصناعة القرارات خطوة حيوية على طريق إصلاح نسيج المجتمعات بالمنطقة بينما من المنتظر أن يساهم تحسين فرص الشباب في التعليم والعمل على تقليص قدرة جماعات العنف المتطرفة على استقطابهم.

وتركز التوصيات في مجال تمكين الشباب في المنطقة واستغلال طاقاتهم الكاملة على نقطتين أساسيتين، أولهما **التعليم**:

- **ينبغي إعادة النظر في المناهج الدراسية في جميع المستويات للتحويل من الحفظ والتلقين إلى التأكيد على المناقشة الشاملة ونشر التفكير النقدي والتحليلي.** ويمكن الوصول إلى ذلك من خلال تطوير مهارات معنوية ومادية تجمع بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية. وينبغي كذلك استخدام التكنولوجيا لتسهيل العملية التعليمية.
- **ينبغي للحكومات أن ترسخ ثقافة التعليم المستمر** من خلال التأكيد على استمرار رحلة التعلم من المهدي إلى اللحد. وسيشمل هذا التوجه إزالة الحدود الفاصلة بين التخصصات والوحدات الأكاديمية، ومنها على سبيل المثال تحقيق التكامل بين الطب والهندسة. وينبغي أن تتعاون الحكومات مع القطاع الخاص في اتخاذ خطوات لضمان عدم اقتصار عملية التعلم على الصفوف الدراسية وتسهيل امتدادها إلى محل العمل مما سيؤدي إلى إخراج مهنيين قادرين على التكيف مع الظروف وتحديث مهاراتهم باستمرار للحفاظ على فرصهم الوظيفية وقيمتهم في سوق يشهد تغيرات سريعة.
- **يجب كذلك إيجاد مؤسسات تعليمية تؤكد على المهارات العملية** المناسبة لاحتياجات سوق العمل في القرن الحادي والعشرين؛ حيث سيمكن نظام مثل التدريب والتعليم الفني والمهني –

<sup>11</sup><https://www.brookings.edu/research/youth-employment-in-the-middle-east-and-north-africa-revisiting-and-reframing-the-challenge/>

<sup>12</sup> تقرير بموقع بي دبليو سي الشرق الأوسط يونيو 2019 بعنوان "تديد الفرص لسد فجوة البطالة بين الشباب" مستشهداً ببنك البيانات الدولي: <https://www.pwc.com/m1/en/blog/youth-unemployment-in-the-middle-east.html>

<sup>13</sup> موقع اليونيسيف: <https://www.unicef.org/mena/out-school-children>

على النحو المذكور في البند 3-5 - الشباب من دخول معترك العمل في مرحلة مبكرة مع تزويدهم بالمهارات العملية اللازمة للمهن المطلوبة لتنوع مصادر الاقتصاد بناء على إيرادات الموارد.

- **ستساهم إقامة شركات مع بلدان متعددة لتطوير الكوادر المحلية من خلال الخبرات الخارجية** في تدريب الشباب الواعد وتزويدهم بالمهارات والمؤهلات المناسبة لسوق العمل، على أن تشمل هذه الشركات حوافز تهدف إلى تشجيع الشباب على العودة لأوطانهم بعد إتمام التدريب ومن بين هذه الحوافز القروض والمنح التي ستساعدتهم على الاستقرار أو تمويل يساهم في مساعدتهم على تأسيس أعمالهم الخاصة أو مشاريع ريادة الأعمال.

وينبغي للحكومات تسهيل التحول الثقافي لكسر الحواجز التي تؤدي إلى انقسام الشعوب على طول الحدود القبلية والدينية والوطنية مع ترسيخ القيم الجوهرية التي تُعلي من الترابط المجتمعي. وفيما يلي **توصيات في مجال التحول الثقافي** ستمثل مرجعاً للمواطنين في رحلتهم إلى المستقبل الذي يشهد تغيرات سريعة:

- **دمج التجارب والخبرات الثقافية المشتركة في عملية صناعة القرارات** بحيث تدرك الدول آثار القرارات التي تتخذها على جيرانها. كما أن اتساع الرؤية فيما يتعلق بتاريخ المنطقة وثقافتها سيساهم في توحيدها تحت مظلة جامعة.

- **تشجيع الوعي بالقيم الجوهرية** مثل التسامح والدمج في المجتمع واحترام التنوع من خلال حملات إعلامية إلكترونية وعلى أرض الواقع. وقد تكون وسائل التواصل الاجتماعي عنصراً محورياً لكن بوصفها أداة للمشاركة والتفاعل وليس الرقابة والقمع.

- **تأسيس صندوق ثقافي إقليمي** برأسمال تقديري قيمته حوالي 100 مليون دولار في وسائل الإعلام ومجالات الإبداع لإنتاج محتوى رقمي وأفلام ومواد مكتوبة موجهة للتأثير على السلوكيات والمفاهيم الاجتماعية. ويكون الهدف هو نشر ثقافة التسامح والانفتاح الاجتماعي ومشاركة الشباب من خلال "الدبلوماسية الناعمة".

- **تشجيع مشاركة الشباب في الحياة السياسية واتخاذ القرارات** من خلال وضع حصص إلزامية لتمثيل الشباب في الحياة السياسية بداية من المستوى الأهلي أو البلدي. وسيضمن ذلك أن يجد الشباب الفرصة لتوصيل أصواتهم لصناع القرار ليراعوا احتياجاتهم خلال عملية وضع السياسات. ومن الضروري كذلك ضمان حرية الصحافة العادية وعلى وسائل التواصل الاجتماعي فهي الوسيلة الوحيدة حالياً لضمان مشاركة الشباب في العملية السياسية.

- **تشجيع التنقل داخل المنطقة** للمساهمة في إزالة الحواجز الثقافية وغرس قيم مشتركة. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي للحكومات تبسيط متطلبات السفر مثل التأشيرات وضمان خفض العوائق الإدارية أو القانونية التي تحد من حرية الحركة إلى أدنى مستوى لها مع ضمان أمن الحدود.

## 5. حماية البيئة

تُشير تقارير البنك الدولي إلى أن تغير المناخ يؤثر فعلياً على المنطقة بعدة طرق ومن المرجح أن يتفاقم تأثيره بمرور الوقت<sup>14</sup>. ومن المتوقع حدوث ارتفاعات جديدة في درجات الحرارة وانخفاض في معدل سقوط الأمطار والتعرض لفترات جفاف أطول وأشد قسوة. وعلى الرغم من أن قضية الاستدامة في المنطقة أثارت جدلاً كبيراً وواسعاً بين الخبراء والسياسيين، ولكنها لم تتجذر في الوعي الثقافي باعتبارها قضية ذات أهمية وجودية، هذا على الرغم من أن المخاطر التي يمثلها التغير المناخي وندرة الموارد أصبحت أقرب من أي وقت مضى في ظل ارتفاع منسوب مياه البحر وزيادة النمو السكاني.

ولم يعد الاعتراف بالحاجة إلى التعامل مع أثر التغير المناخي واجباً سياسياً فحسب، بل أصبح مسؤولية أخلاقية أيضاً. فيجب أن تتصرف دول المنطقة لتأمين بيئة قابلة للحياة فيها بما يكفي من الموارد الطبيعية المستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية.

وعلى الدول العربية التي تعتمد اعتماداً خالصاً على تصدير النفط واجباً خاصاً في مضاعفة جهودها لحماية البيئة وتعزيز الاستدامة من خلال الاستثمار في الطاقة المتجددة والموارد المتجددة ولا سيما المياه النظيفة والقابلة للاستعمال. وينبغي أن تؤدي هذه الجهود إلى تسريع التحول إلى الاقتصاد الدائري وتطبيق حلول فنية وسياسية لمعالجة قضايا جوهرية متمثلة في الأمن الغذائي والتدهور البيئي.

### 1-5 وضع سياسات واضحة وتوفير رقابة مشددة لضمان إدارة النفايات بشكل سليم وتعزيز مفهوم الاقتصاد الدائري

- معالجة المخلفات الغذائية من خلال وضع نظم أكثر كفاءة لإدارة النفايات وإدارة حملات التوعية.

ومن أمثلة ذلك نظام "البطاقة الذكية" في مصر الذي يحد من الكمية اليومية المتاحة للفرد من الخبز المدعم مما حقق انخفاضاً ملحوظاً في الكمية المستهلكة.

وبوجه عام تعاني المنطقة من مستويات مرتفعة من إهدار الطعام، حيث تصل نسبة المهدور السنوي من الطعام لكل فرد إلى أعلى مستوى لها في المملكة العربية السعودية بواقع 427 كجم من الطعام لكل فرد بينما تأتي الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية والعشرين من بين 25 دولة خضعت للدراسة بإهدار 196,6 كجم من الطعام لكل فرد حسب وحدة المعلومات الاقتصادية ومركز باريلا للغذاء والتغذية.<sup>15</sup>

<sup>14</sup> موقع البنك الدولي 2017: <https://www.worldbank.org/en/programs/mena-climate-change#5>

<sup>15</sup> مؤشر استدامة الغذاء لعام 2016: <http://foodsustainability.eiu.com/gulf-region/>

- تحميل الشركات الصناعية مسؤولية البضائع المادية التي ينتجونها طوال دورة حياتها كاملة بداية من التصنيع وحتى التخلص منها.

وينبغي أن تتأكد الحكومات من مساءلة المؤسسات بخصوص هذه المبادرة. ويمكن أن يساهم تحميل الشركات مسؤولية البضائع خلال دورتها بالكامل في خفض التلوث وما ينتج عنه من مواد سامة ويحد من المخلفات الصناعية.

- اتخاذ خطوات لتقليل المخلفات الاستهلاكية والبلاستيك الذي يستخدم لمرة واحدة فقط (الأكياس، والشفاطات والزجاجات وخلافه) وكذلك المهودور من الغذاء والمياه

ينبغي للشركات أن تتحمل المسؤولية عن دورة حياة منتجاتها.

## **2-5 زيادة البرامج الموسعة لتخفيف تبعات تغير المناخ وإحداث زيادة جوهرية في الحوافز الرامية إلى منع تسارع ظاهرة الاحترار العالمي**

- تشجيع النقاش في المنطقة حول موضوعات مثل تغير المناخ والموارد الطبيعية والبيئة، وزيادة التعاون وتحسين التخطيط الوطني والإقليمي لإدارة الضغط المتزايد على الموارد ولا سيما الموارد المائية.

- زيادة الوعي العام بتأثير تغير المناخ

- إنشاء فرق عمل من القطاعين العام والخاص لاقتراح استراتيجيات محتملة لتخفيف الآثار وبحثها

- تقديم إرشادات للتخطيط العمراني لحماية البنية التحتية من إتلافها بالمياه الناشئة عن ارتفاع منسوب المياه في البحار وتحذير المستثمرين في القطاعين الخاص والعام من مخاطر الفيضان في المستقبل

- إعداد إرشادات لتحويل الاستثمار في البنية التحتية العامة عن المناطق التي تتزايد فيها مخاطر الفيضان ونقلها إلى المناطق التي يمكن استخدامها لإعادة توطين المجتمعات الساحلية فيها حال وقوع كارثة محتملة نتيجة ارتفاع منسوب المياه في البحار

- الاستعداد للآثار المحتملة لتغير المناخ على الزراعة بما في ذلك الفيضانات والحرائق العنيفة وانخفاض مخزونات المياه الجوفية

- الاستثمار في محطات وتكنولوجيا تحلية المياه مع الاستفادة من التقدم الذي أحرزته الإمارات والسعودية في هذا المجال

## الخلاصة

يجب أن تأخذ الدول والمجتمعات العربية زمام المبادرة للعمل والتعاون متى أمكن ذلك للتصدي للتحديات الصعبة واغتنام الفرص المتعددة التي تخلقها التغيرات السريعة في المشهد الاقتصادي والجيوسياسي بالمنطقة. وقد صُممت النسخة الثالثة من قمة بيروت إنستيتيوت لتلخيص مجموعة من المبادرات العملية والبرامجية والسياسات الاستباقية التي قد تساهم في إنهاء نمط إخفاق الدول ونماذج الحوكمة.

وهناك العديد من التحديات الكبرى التي تتهدد مستقبل المنطقة العربية واضحة للعيان ولا تحتاج إلى دليل: حروب أهلية ممتدة، وثورات داخلية، وتدخلات أجنبية غير مرحب بها، وتقلبات اقتصادية واجتماعية، وما لحق ذلك من صعود لأيدولوجيات متطرفة تقدم أملاً زائفاً للمجتمعات اليائسة. ولكن لا تزال هناك فرص غير مسبوقة لإحداث تحولات إيجابية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بفضل التقدم التكنولوجي وسرعة التحرك نحو تحقيق التكامل الاقتصادي والثقافي العالمي ووجود كم كبير من الثروات والإمكانات البشرية العربية التي لم تستغل بعد ولاسيما بين الشباب.

وقد طرح المشاركون في القمة أفكاراً ورؤى متنوعة بفضل اختلاف خلفياتهم، مما ساعد على الخروج بخطوط عريضة حول السبل التي يمكن أن تعتمدها الدول والمجتمعات العربية والمنطقة من أجل مواجهة التحدي والبدء في استغلال قدراتها. ولم يكن الهدف من التوصيات الواردة في هذا التقرير هو تقديم حل فوري وسهل يُمكن تعميمه على جميع المشكلات. بل على العكس، تتطلب الكثير من التوصيات عزيمة ورؤية وتصرفات حكيمة ومسؤولية من صناع القرار وغيرهم من القادة، وتتطلب أيضاً جهوداً حكومية متضافرة ومستدامة وتعاوناً.

والهدف الرئيسي لجميع التوصيات هو بناء إجماع مجتمعي واسع داعم للتغيير يقوم على تمكين الشعوب العربية وإشراكهم بشكل أوسع ولاسيما النساء والشباب، وهي غاية لن تتحقق إلا من خلال تنفيذ إصلاحات سياسية واجتماعية.

إن التقاعس عن اتخاذ إجراءات حاسمة ليس خياراً مطروحاً أمام الدول التي أصبحت شرعيتها ومستقبلها في مهب الريح بسبب زيادة سخط الجماهير. ويتعين أن يشهد هذا العقد الجديد من القرن الوليد تحولاً تاماً عما كانت عليه الأمور في الماضي في المنطقة العربية، مع وفاء حكومات المنطقة أخيراً بوعود توفير مستقبل آمن ومزدهر يساوي بين جميع المواطنين. وترسم المقترحات الواردة في هذا التقرير خارطة طريق عملية وهادفة لتحقيق هذا التحول الملح.

## شكر وتقدير

تعرب مؤسسة بيروت إنستيتيوت عن شكرها وتقديرها العميق لعضو مجلس إدارتها صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل، رئيس مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية والرئيس المشارك لقمة بيروت إنستيتيوت في نسختها الثالثة المنعقدة بأبوظبي في عام 2019.

وتوجه مؤسسة بيروت إنستيتيوت شكر وتقدير خاص للأستاذة راعدة درغام، المؤسس والرئيس التنفيذي لبيروت إنستيتيوت، على جهودها المتفانية والتزامها المستمر بإعادة تشكيل المنطقة العربية بما يصب في صالح الشعوب بجميع تنوعاتها. ولقد كانت الأستاذة راعدة القوة الدافعة الأساسية وراء تصميم هذه القمة واختيار بنود جدول أعمالها ووضع التوصيات لصنّاع القرار.

ويطيب للمؤسسة أن توجه أيضاً شكر خاص للسيد حسين أيبش على مساهماته القيمة ومساعدته الكبيرة في مراجعة التوصيات.

بالإضافة إلى رسالة شكر وتقدير لجميع أعضاء مجلس مراجعة التوصيات وهم: سعادة السفير عبدالله بشارة، وسعادة السفير توماس فليتشر، والأستاذ بول أبي نصر، وشاكر خزل.

كما تقدر مؤسسة بيروت إنستيتيوت دعم شركاء الإعلام الاستراتيجيين: قنوات سكاي نيوز عربية، والعربية الإخبارية، وإم تي في، والوطنية، والرؤية، ومجلة فوربس الشريك الحصري من المجلات، والشريك الإعلامي الدولي الحصري سي إن إن، فضلاً عن شركائها: مكتب حقوق للاستشارات القانونية، وشركة عالم وشركاه للمحاماة، وشركة اكسبرس انترناشيونال، وشركة كان زمان للفنون والحرف، وشركة باتشي.

وتتقدم مؤسسة بيروت إنستيتيوت بالشكر أيضاً إلى أصحاب السمو الملكي، والمسؤولين الحاليين والسابقين، فضلاً عن قادة القطاع الخاص الواردة أسماؤهم فيما يلي لمساهماتهم في المناقشات التي جرت خلال النسخة الثالثة من قمة بيروت إنستيتيوت المنعقدة بأبوظبي يومي 13 و14 أكتوبر 2019 في فندق ذا سانت ريجيس كورنيش أبوظبي:

صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل، رئيس مجلس إدارة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (المملكة العربية السعودية)، معالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي (البحرين)، معالي السيد غسان حاصباني، نائب رئيس الوزراء اللبناني (لبنان)، معالي نورة الكعبي، وزيرة الثقافة وتنمية المعرفة الإماراتية (الإمارات العربية المتحدة)، معالي الدكتورة مي شدياق، وزيرة الدولة لشؤون التنمية الإدارية، ومؤسس ورئيس مؤسسة مي شدياق (لبنان)، سعادة الأستاذ محمد الدايري، وزير الشؤون الخارجية السابق (ليبيا)، سعادة خلدون المبارك، الرئيس التنفيذي لشركة مبادلة للتنمية (الإمارات العربية المتحدة)، الجنرال ديفيد بترايوس، مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية السابق، ورئيس مجلس إدارة معهد كولبرج كرافيس روبرتس العالمي (الولايات المتحدة الأمريكية)، سعادة أليستير بيرت، وزير الدولة السابق للشرق الأوسط بوزارة الخارجية وشؤون الكومنولث (المملكة المتحدة)، السير جون سكارليت، الرئيس السابق لجهاز المخابرات السرية البريطاني (المملكة المتحدة)، سعادة بریت ماكجورك،

محاضر مرموق بجامعة ستانفورد (الولايات المتحدة الأمريكية)، السيد حسام زكي، نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية (جمهورية مصر العربية)، السيد هوشيار زيباري، وزير المالية والخارجية السابق (العراق)، السيد عبدالله بشارة، الأمين العام السابق لمجلس التعاون الخليجي (الكويت)، السيد عمرو موسى، الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية (مصر)، سعادة السيد يان كويش، المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان، سعادة السفير رمزي عز الدين رمزي، الدبلوماسي المصري ومساعد الأمين العام للأمم المتحدة السابق ونائب مبعوث الأمين العام في سوريا (جمهورية مصر العربية)، السيد أندريه فيدوروف، رئيس صندوق البحوث والاستشارات السياسية ISSA (روسيا الاتحادية)، السفير روبرت فورد، محاضر بجامعة ييل (الولايات المتحدة الأمريكية)، الدكتور سرجيان كريم، دبلوماسي مقدوني ووزير الخارجية السابق (جمهورية مقدونيا)، السيد نبيل العربي، دبلوماسي مصري والأمين العام السابق لجامعة الدول العربية (مصر)، السيد فيليب جوردون، المنسق السابق للبيت الأبيض لشؤون الشرق الأوسط (الولايات المتحدة الأمريكية)، سعادة الدكتور عبدالله إبراهيم القويز، رئيس مجلس إدارة شركة بي أن بي باريا السعودية للاستثمار (المملكة العربية السعودية)، سعادة السيد تركي الدخيل، سفير المملكة العربية السعودية لدى دولة الإمارات العربية المتحدة (المملكة العربية السعودية)، السيد الفاتح عروة، الرئيس التنفيذي لشركة زين السودان (السودان)، السفير روبرت بلاكويل، زميل أول برنامج هنري ألفريد كيسنجر في مجلس العلاقات الخارجية (الولايات المتحدة الأمريكية)، السيد رودلف لومبير، شريك بقسم سياسات الأعمال الدولية في معهد التحولات الوطنية التابع لشركة آيه تي كيرني (الإمارات العربية المتحدة)، سعادة رولف ايكيوس، زميل مشارك في معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام لنزع السلاح (السويد)، الأستاذ محمد عالم، مؤسس وشريك أول في شركة عالم وشركاه للمحاماة (لبنان)، الأستاذ بديع مكرزل، محامي دولي وعضو مجلس إدارة بمؤسسة بيروت إنستيتيوت (الإمارات العربية المتحدة)، السيد يانغ هونغ لين، السفير الصيني السابق لدى البحرين والعراق والمملكة العربية السعودية (الصين)، السيد لان ليجون، رئيس المؤسسة الصينية للدراسات الدولية (الصين)، معالي الدكتور محمد بن عيسى، وزير الخارجية السابق (المغرب)، فخامة السيد الدكتور دانييلو تورك، الرئيس الأسبق لجمهورية سلوفينيا (جمهورية سلوفينيا)، سعادة السفير صموئيل تان، سفير سنغافورة لدى دولة الإمارات العربية المتحدة (سنغافورة)، السيد ميشيل دوكلوس، دبلوماسي فرنسي و زميل أول بمعهد مونتين، (فرنسا)، السيد نبيل فهمي، دبلوماسي مصري وعميد مؤسس في الجامعة الأمريكية بالقاهرة (جمهورية مصر العربية)، السيد أندريه بيستريتسكي، رئيس مجلس إدارة نادي " فالداي " للحوار (روسيا)، الأدميرال روبرت هاروارد، الرئيس التنفيذي لشركة لوكهيد مارتن الشرق الأوسط (الإمارات العربية المتحدة)، السيد أندريه لوزيكروج بيتري، المتحدث باسم المبادرة الأوروبية المشتركة المناهضة للتخريب ومؤسس شركة إيه كابيتال (فرنسا)، الدكتور هاني شنيب، الرئيس المؤسس والرئيس التنفيذي للمجلس الوطني للعلاقات الأمريكية الليبية (ليبيا)، الدكتور جون ديوك أنتوني، الرئيس المؤسس والرئيس التنفيذي لمجلس العلاقات العربية- الأمريكية (الولايات المتحدة الأمريكية)، الدكتور جوزيف جبرا، رئيس الجامعة اللبنانية الأمريكية (لبنان)، السيد مايكل سينغ، المدير الإداري لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى (الولايات المتحدة الأمريكية)، السيدة ميرنا سليمان، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة فينتك جالوكسي (الإمارات العربية المتحدة)، السيد بول سالم، رئيس معهد الشرق الأوسط للدراسات (الولايات المتحدة الأمريكية)، الدكتور أوليف بارابانوف، مدير البرامج في نادي " فالداي " للحوار (روسيا)، السيدة تيريزا فالون، مديرة مركز الدراسات الروسية الأوروبية الآسيوية (إيرلندا)، السيدة سميرة رجب، المبعوث الخاص للديوان الملكي البحريني (البحرين)، السيدة نورا مولر، المدير التنفيذي بمؤسسة كوربر (ألمانيا)، السيد آلان غريش، مدير مجلة أوريان

٢١ (فرنسا)، السيدة ندى دبس، مصممة ومالكة معرض ندى دبس (لبنان)، السيد جين أبيلاما، مدير منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا في شركة سي كيو إس (المملكة المتحدة)، السيد شادي محمد قباطي، مؤسس ورئيس اتحاد طلاب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بجامعة ييل (اليمن)، السيد دامجان كرنيفيتش، ميسكوفيتش، زميل أول بمركز العلاقات الدولية والتنمية المستدامة (صربيا)، السيد سوميت جاموار، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة جلوبال جين كورب (المملكة المتحدة)، السيد سيباستيان ميراليس، شريك إداري بشركة تيمبيست كابيتال (المكسيك)، السيدة ميراى قراب أبي نصر، مسؤولة الاتصال المؤسسي لدى أف.أف.أي برايفت بنك (لبنان)، السيد رامي كيوان، مستشار السياسات للأمانة العامة السعودية لمجموعة العشرين (المملكة العربية السعودية)، الدكتور فواز العلمي، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، مركز استشارات التجارة العالمية (المملكة العربية السعودية)، السيد سامر أبو لطيف، رئيس شركة مايكروسوفت لمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا (الإمارات العربية المتحدة/ لبنان)، السيد بول أبي نصر، الرئيس التنفيذي لشركة إن.إيه.إن هولدنغ (لبنان)، السيدة دانييل بليتكا، نائب أول لرئيس دراسات السياسات الخارجية والدفاعية بمعهد أميركان إنتربرايز (الولايات المتحدة الأمريكية)، الدكتور كيانغ ليو، مدير اقتصادات الطاقة في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية (الصين)، الدكتور لويس بلين، مركز التحليل والتخطيط والاستراتيجية، وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية (فرنسا)، سعادة السفير توماس فليتشر، مؤسس مؤسسة الفرصة (الإمارات العربية المتحدة)، الدكتور فرحان نظامي، مدير مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية (المملكة المتحدة)، السيد بريم كومار، مدير مجموعة أولبرايت ستونبريدج (الولايات المتحدة الأمريكية)، السيد رياض قهوجي، المدير العام لمجموعة إنغما (لبنان)، السيدة ثاليا درغام، خبير استراتيجي أول في مؤسسة ويدنساوي (المملكة المتحدة)، السيد كريستوفر ديك، محرر الأخبار العالمية لصحيفة ذا ديلي بيست، الدكتورة إيرينا زفياجيلسكايا، رئيس معهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية (روسيا)، السيدة كاساندر كيللي، مستشارة و متحدثة دولية (أستراليا)، السيد حسين إيبش، باحث أول مقيم، معهد دول الخليج العربي في واشنطن (الولايات المتحدة الأمريكية)، السيد فراس مقصد، أستاذ مساعد بكلية إيوت للشؤون الدولية بجامعة جورج واشنطن (الولايات المتحدة الأمريكية)، السيد شاكر خزعل، صحفي ومؤلف لرواية حازت لقب الأكثر مبيعاً (فلسطين)، السيد سلمان شيخ، المؤسس والرئيس التنفيذي لمجموعة شيخ (باكستان)، السيد وو بينغ، زميل أبحاث بمعهد الدراسات الدولية والاستراتيجية بجامعة بكين (الصين)، السيد بيتر مورير، رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية (سويسرا)، الدكتور نيك غووينج، مذيع عالمي ومؤسس ومدير ملقبي "فكر في المستحيل" (المملكة المتحدة)، السيدة ديما بيبي، المدير التنفيذي لمؤسسة الشباب الأردني "إنجاز" (الأردن)، السيد نيكولاس هاتون، المستشار الدبلوماسي لمنطقة الشرق الأوسط في لجنة الصليب الأحمر الدولي (سويسرا)، الدكتور باتريك ميلتون، زميل أبحاث في كلية بيترهاوس بجامعة كامبريدج (المملكة المتحدة)، السيد رمزي الحافظ، مؤسس مجموعة إنفو برو (لبنان)، السيدة وفاء بن حسين، مستشارة السياسات في منظمة "أكسس ناو" (تونس)، السيدة ملاك العقيلي، الرئيس التنفيذي لشركة القمح الذهبي لتجارة الحبوب (الأردن)، السيد أحمد الجليلي، شريك إداري بمكتب دبي، شركة فينسون آند إلكينز (الإمارات العربية المتحدة)، الدكتور سمير التقوي، المدير العام لمركز الشرق للبحوث (سوريا)، السيد طلال مالك، الرئيس التنفيذي لمجموعة "ألفا 1 كورب" (المملكة المتحدة)، الدكتور محمود سريول غلام، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة إيران الوطنية (إيران)، السيدة سيلين سمعان، المدير التنفيذي لشركة سلو فاكوري (الولايات المتحدة الأمريكية)، الدكتورة حنان عشراوي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، السيد جريج كارلستروم، مراسل منطقة الشرق الأوسط، ذي إيكونوميست (مصر)، السيد محمد

الحمادي، رئيس تحرير صحيفة الرؤية (الإمارات العربية المتحدة)، السيد فادي غندور، الرئيس التنفيذي لمجموعة ومضة، السيدة غابرييلا إيانكو، كبيرة المحللين، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي لدولة الإمارات العربية المتحدة (الإمارات العربية المتحدة)، الشيخة نادية الدوسري، مدير تنفيذي وشريك في شركة السيل الشرقية المحدودة إن دي إيه جلوبال / السيل (المملكة المتحدة)، السيد جون جامبريل، مدير أخبار منطقة الخليج لدى وكالة أسوشيتد برس (الإمارات العربية المتحدة)، السيد ربيع أبو شقرا، المدير الإداري لمكتب الشؤون الاستراتيجية في ديوان ولي العهد (الإمارات العربية المتحدة)، السيدة ناتاشا فرانك، الرئيس التنفيذي ومؤسس مجموعة إيون (الولايات المتحدة الأمريكية)، السيد أحمد الخليلي، مؤسس مؤسسة الخليلي (الإمارات العربية المتحدة)، السيد ميشيل عبود، المدير المؤسس لشركة المهندسين المعماريين إس أو إم إيه (الولايات المتحدة الأمريكية)، السيدة ليندساي هاورد، كبير محللي السياسات الخارجية في بلومبرج إل بي (الولايات المتحدة الأمريكية)، السيدة بولا العسكري، عضو بمجلس رعاة آرت دبي، السيدة هيفاء عبد الجابر، محاضر بجامعة زايد (الإمارات العربية المتحدة)، السيدة منى صليبا، مذيعة برامج حوارية، محطة أم.تي.في (لبنان)، الدكتورة بسمة مصلح عمير، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة بي إم أوه للاستشارات الإدارية (المملكة العربية السعودية)، السيد خالد المحاميد، مؤسس مجلس الأعمال السوري الإماراتي (سوريا/الإمارات العربية المتحدة)، السيد مصطفى الراوي، رئيس التحرير المساعد في صحيفة ذا ناشيونال (الإمارات العربية المتحدة)، السيد عيد بوشقرا، مساعد أول في شركة حقوق للاستشارات القانونية (الإمارات العربية المتحدة)، الدكتور ميغيل سيجو، أستاذ الأدب والكتابة الإبداعية بجامعة نيويورك أبوظبي (الفليبين)، السيدة ميشلين شدياق بعقليني، مؤسس مشارك لمؤسسة مي شدياق (لبنان)، السيدة جيزال خوري، صحفية ورئيسة مؤسسة سمير قصير (لبنان)، السيدة كارولين فرج، نائب رئيس شبكة سي إن للخدمات العربية في دبي (الإمارات العربية المتحدة)، الدكتور عبدالرحمن هابيل، عضو مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي (ليبيا)، البروفسير لي بينغ، المدير العام لمعهد الاقتصاد الكمي والتقني بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، الدكتور هو أنغون، باحث مشارك في معهد الاقتصاد الكمي والتقني بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، والدكتور وانغ تشيا، باحث مساعد في معهد الاقتصاد الكمي والتقني بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، السيد خليفة الطنجي، رئيس قسم شؤون شرق وجنوب شرق آسيا بوزارة الدفاع الإماراتية، السيد نوف الزعابي، رئيس قسم تخطيط التصورات بوزارة الدفاع الإماراتية، السيد حمد المناعي، المستشار الإعلامي لمعالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، السيدة نادين لبكي، مخرجة وممثلة (لبنان)، السيد خالد مزنر، مؤلف وكاتب أغاني ومنتج (لبنان)، السيدة فاطمة الكعبي، أصغر مخترع في دولة الإمارات (الإمارات العربية المتحدة)، السيدة امثال محمود، شاعرة وناشطة وسفيرة النوايا الحسنة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (السودان)، معالي السيد زكي نسبية، وزير الدولة بحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، السيد رمزي عكاري، الممثل الرئيسي لبنك بلوم في أبوظبي (الإمارات العربية المتحدة)، السيدة منى الحيمود، المؤسس والمدير العام لشركة مون ميديا (الإمارات العربية المتحدة)، السيد فادي طرابلسي، الممثل الرئيسي لبنك ليبانو-فرانسيز (الإمارات العربية المتحدة)، السيد حمود المحمود، رئيس التحرير، هيكل ميديا (الإمارات العربية المتحدة)، السيدة دونا ماريا فغالي، أمينة الفن/ التصميم المعماري في شركة ريتريفنج بيروت (لبنان)، السيد رمزي معداد، رئيس الشؤون القانونية، ام.سي.تي (م.م.ح) شلهوب جروب ليمتد (لبنان)، سعادة إيديولا باشولاري، الأمين العام للجمعية العالمية للشباب في ماليزيا (ألبانيا)، السيدة ندى فرحات، منتج تخطيط أول في قناة العربية (الإمارات العربية المتحدة)، السيد وسيم نصر الله، المدير الإداري ورئيس قسم الشرق

الأوسط وأفريقيا بإدارة الأصول الرئيسية (الإمارات العربية المتحدة)، السيدة سمر عبد الملك، مساعد رئيس التحرير في موقع إيلاف (الإمارات العربية المتحدة)، السيد راجي خوري، شريك إداري بمؤسسة خوري الدولية (المملكة المتحدة)، السيد راي درغام، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة "ستيب جروب" (لبنان)، السيد آرون بيرغر، الرئيس المشارك لمجموعة العمل حول ابتكار الطاقة والبيئة، نيكزس جلوبال (الولايات المتحدة الأمريكية)، السيدة أليسيا سينزجر، رئيس قسم الشراكات العالمية لمؤتمر التصميم الرقمي للحياة (ألمانيا)، السيد سماح حمدان حنايشة، صحفي/مراسل في شبكة خدمة بي بي سي العالمية، القسم العربي (المملكة المتحدة)، السيد أكرم مطر، مدير الأعمال لدى شركة مايكروسوفت، السيد حسن الشولي، مدير الاتصال المؤسسي في شركة مايكروسوفت، السيدة رولا دجاني، المدير القطري لأمدست في الإمارات العربية المتحدة، السيدة شارلوت لو بريتون، مسؤولة سياسية في السفارة الفرنسية بدولة الإمارات العربية المتحدة، سعادة يونس حاجي الخوري، وكيل وزارة المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة، السيد روب مكارغو، مدير الذكاء الاصطناعي في شركة بي دبليو سي، السيدة منى أبو هنا، شريكة في شركة بي دبليو سي (لبنان)، السيد هاني أشقر، الشريك المسؤول في بي دبليو سي الشرق الأوسط (الإمارات العربية المتحدة)، الدكتور عمار هنداش، شريك، إدارة الاستراتيجيات الحكومية والتحول في بي دبليو سي، السيد رامي ناظر، شريك في بي دبليو سي، السيد مهند قدومي، شريك في بي دبليو سي، السيد ستيفن أندرسون، الشريك المسؤول إدارة الاستراتيجية والأسواق في بي دبليو سي الشرق الأوسط، السيد هاميش كلارك، شريك في بي دبليو سي، السيدة سالي جيفري، شريك، إدارة ممارسات التعليم والمهارات، بي دبليو سي، والسيد حازم جلال، الشريك والقائد العالمي لقطاع المدن والحكومات المحلية في بي دبليو سي، السيد كولين إريك إسبينر، السيدة فاطمة عبد الجليل الأنصاري، السيد ريان أنطوني لوفين، السيد علي جمال علي العماري، السيدة ماديسون آن كلو، السيدة رنا قباني إسكندراني، العنود مبارك محمد الزعابي، الأستاذ حمدة خالد عبدالله علي الشايجي، السيد أحمد إبراهيم والي، السيدة هند مانع سعيد العتيبة، السيد محمد الظاهري، السيدة نور عرار، والسيدة ياسمين لقمان، السيد سفيان غرباوي، السيدة فاطمة آل علي، السيدة عفراء الهاملي، السيد علي جمال علي العماري، السيد زياد نغوج.

## التعريف بالمؤسسة

نبذة عن بيروت إنستيتيوت

مؤسسة بيروت إنستيتيوت هي مؤسسة فكرية مستقلة غير حزبية تركّز على المنطقة العربية وتعمل بمثابة محفز للأفكار العابرة للأجيال والمبتكرة والموجهة نحو الحلول والفرص والتحديات الحالية والمستقبلية المتعلقة بالسياسات والتي تؤثر على المنطقة العربية ومكانها في العالم. وتجمع مؤسسة بيروت إنستيتيوت كبار العقليات السياسية وقد نجحت إلى الآن في عقد ثلاث قمم عالمية في أبوظبي تمخضت عن مجموعة من التوصيات لصناع القرار حول العالم. وتقدم قمة بيروت إنستيتيوت منتدى لمناقشة والتأثير في القرارات المفصلية من خلال تشريح الأولويات الاستراتيجية ورسم ملامح السياسات في المستقبل. ويربط نطاق أعمال المؤسسة بوصفها حاضنة سياسية بين الأدلة المبنية على البحث والدراسة وبين المشاركة الشعبية في المنطقة العربية وعلى مستوى العالم.

لمزيد من المعلومات حول مؤسسة بيروت إنستيتيوت، يرجى زيارة [www.beirutinstitute.org](http://www.beirutinstitute.org)





BEIRUT INSTITUTE

For more information about Beirut Institute, please visit [www.beirutinstitute.org](http://www.beirutinstitute.org)

